جامعة الكوفـــــــة
كليـة القائـد للتربيـة للبنـات

"""الحصـار الاقتصادى والصناعـة في العـــراق """

الاستاذ المســـاعد
الدكتور عبد الزهـرة علـي الجنابـــي

فهرست المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
	المقدمة	١
٠١	الحصار الاقتصادي	٣
٠٢	التغيرات المحتملة في النشاط الصناعي جراء الحصار	٦
٠٣	تحليل التغير الصناعي في العراق للفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧	٧
٣ـ١ـ	تحليل التغيرات الهيكلية	٧
٣ـ٢ـ	تحليل التغيرات الاقليمية	١٣
٠٤	الاستنتاجات	١٩
٠٥	المقترحات	٢١
٠٦	الهوامش	٢٣

xxxxx

المقدمـــــة

يتميز النشـــاط الصناعي من بين الانشـــطة الاقتصادية الأخرى ،بتأثيراته المضاعفـــــة الايجابية والسـريعة على جوانب الحياة الانسـانية المختلفة ، لذلك يعتمد كأداة فاعلـــة للتنمية بمختلف مجالاتها ، وفي سبيل اعادة التوازن الاقليمي ورفع مستوى الدخول .

ونظرا الى أن هذا النشـــاط البشرى عرضة للتغير بين آونة وأخرى ،ولأسـباب شـــتى بات ضروريا متابعة تطوراته وتغيراته كل حين بغية التأثير بالحجم والاتجاه والوقت المناسـب لضبط تلك التغيرات وتوجيهها الوجهة المرغوبـــــة .

يمر العراق بظروف صعبة هي الحصار الاقتصادى الذى بدأ رسميا منذ آب ١٩٩٠ ، ولاتزال ظلاله السـوداء تلقي بآثار سلبية على جميع مرافـق الحياة وفي مقدمتها الحالـــة الاقتصادية عامة ، ونالت الصناعة نصيبا وافرا من تلك الاثار والانعكاسـات ، ومن أجـــل تقليل آثاره السـيئة الى حدها الأدنى ،وضبط مسـارات التغير قدر المستطاع ،ومن أجـل تهيأة الخطط الصناعية السـليمة لفترة مابعد الحصار جاء هذا البحـث .

تتلخص المشكلة التي يتمحور حولها البحث بالأسـئلة التاليـة :

ما هي التغيرات التي خلّفها الحصار الاقتصادى على الصناعة في العـراق ؟

لماذا حصلـت ؟ وكيف يتم تجاوزها مسـتقبلا ؟

افترض البحث ان العديد من التغيرات قد حدثت لكنه ركز على أهمها وهي التغيـرات الهيكلية والاقليمية التي توفرت للباحث بيانات عنها ، وان سـبب تلك التغيرات هو ضعـف القاعدة الصناعية المتمثلـة بالصناعات الانتاجية ، اضافة الى ضعف العلاقة بين الصناعـات القائمة والموارد المتاحة لها من أقاليم مواقعها .

أعتمدت لانجاز البحث منهجية محددة ووفق الخطوات التاليـــة :

أولا : التعرف على التغيرات التي تحدث للقطاع الصناعي من زاويتها النظريـــــة .

ثانيا : جمع ما يتيسـر من البيانات عن النشـاط الصناعي على مسـتوى القطر والمحافظـات والفروع على أن تغطي مدة مناسـبة .

ثالثا : استخدام أحد الاساليب التحليلية الرياضية في تحليل التغيرات التي حدثت وتـم اختيار اسـلوب النسـبة والتحول Shift and share Anylasis باعتبـاره أفضل اسلوب يلاحق تلك التغيرات ويبين طبيعتها وعلاقاتها .

رابعا : ايجاد التفسيرات المناسبة لما حدث ، وفي ذلك لم يتسنّ للباحث الافادة من خلفية نظرية سابقة للموضوع ، لأن الحالة هذه لم يسبق لها أن حدثت لبلد سابقا وبهذا القدر من الشمول لجميع مرافق الحياة ولمدة طويلة كالتي مرت منه ولمّا يزل .

خامسا : الوصول الى استنتاجات ومقترحات محددة وذات جانب تطبيقي وتخطيطي لفترة مابعد الحصار .

واجهت الباحث معضلتان أساسيتان هما :

أولا : عدم توفر بيانات تغطي عامة النشاط الصناعي ، فاستثنى الباحث محافظات الحكم الذاتي (أربيل ، السليمانية ودهوك) ، كما استثنى التغيرات على مستوى الفرع في المحافظة لذات السبب .

ثانيا : اعتمد البحث عدداً محدوداً من المراجع ، لعدم وجود مراجع تبحث في حالة كهذه ببساطة لأنها تحدث لأول مرة في التاريخ الحديث ويقع علينا عبئ دراستها واستخلاص العبر منها معتمدين على قدراتنا الذاتية .

* * *

١ـ الحصـار الاقتصـادى

في عالم ما بعد الحرب الباردة ونتيجة لتفرد قطب دولي متجبر في السياسة العالمية ، فرض على العراق وبقرارات اكتسبت الصفة الدولية باطلا رغم أن أهدافها والأساليب التي اتبعت في اقرارها ليست كذلك البتة ، فرض حصار اقتصادى في ظاهره ، الا انه شمل جميع نواحي الحياة ومنها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية .

وفي الاقتصاد كان قطاعا التجارة والصناعة هما الاكثر تضررا ، ونالت منه الصناعة أكثر الحالات سوءا ، وفيما يلي أبرزها :ـ

أولا : منع توريد المواد الأولية الأساسية التي تحتاجها الصناعة سواء أكانت بهيئة مواد خام أو نصف مصنعة ، فالقرارات تمنع التعامل التجارى فيها من جهة ، ومن جهة أخرى أصبح متعذرا توفير العملات الصعبة اللازمة لاستيرادها بسبب منع تصدير المنتجات العراقية وثم تمويل شراء المواد الاولية ، وأبرز الصناعات تأثرا بذلك هي الصناعات الهندسية (كهربائية ، معدات نقل ، مكائن ومعدات ، الكترونية) ، النسيج (الحريرى ، القطني والصوفي) ، الورق ، السكر ، الأثاث الخشبي والأثاث المعدني ، الكيمياوية .. الزيوت النباتية ، الجلود ..

ثانيا : منع تصدير المنتجات العراقية خاصة المصنعة ونصف المصنعة ، وتأثرت بذلك صناعات النفط ، الاسمدة ، الكبريت ، السمنت ، الزيوت النباتية ، وبعض الصناعات الغذائية الأخرى .

ثالثا : توقف توريد المواد الكيمياوية المساعدة في العمليات الصناعية ، وهذه شملتها من الصعوبات ما شمل سابقتها ، كما شملتها أيضا اجراءات احترازية اضافية تحت ذريعة امكانية الاستخدام في الجانب العسكرى . ومن هذه المواد: المذيبات ، المعقمات ، المطهرات ، الاصباغ ، الراتنجات ، مواد مختبرية ، مواد كيمياوية مساعدة أخرى متنوعة ، وهذه تستخدم على نطاق واسع في جميع فروع الصناعة .

رابعا : توقفت أو كادت عمليات استيراد الادوات الاحتياطية وقطع الغيار المختلفة للمكائن والمعدات في شتى فروع الصناعة ، ومعلوم أن معظم المعدات المستخدمة في القطر هي من مناشيء أجنبية مختلفة غربية وشرقية ، ومما زاد في الأمر صعوبة أن كثيرا من المنشآت الصناعية قد تعرضت للعدوان والتدمير وتتطلب عمليات اصلاحها أدوات وأجهزة كثيرة ، واحيانا اعادة بناء وحدات انتاجية كاملة ، كما حصل في مصانع السمنت ، مصافي النفط ومعامل الاسمدة .

خامسا : واستهدف الحصار محطات توليد الطاقة وشبكاتها ، ومحطات تصفية المياه والصرف الصحي مما كان له آثار سلبية حادة على حالة النشاط الصناعي .

سادسا : توقف توريد معدات النقل والاتصال وأدواتها الاحتياطية ، وهذا يعني تقادم المعدات وتعرضها لمزيد من الاندثار ، كما ان العديد من منشآتها قد توقف لأسباب أخرى منها تعرضها للعدوان المباشر مثل محطات ومعدات السكك الحديدية ، الموانيء وأرصفة التحميل ، البواخر ، الطائرات ، السيارات وغيرها ، وبعضها قد منع من العمل كالبواخر والطائرات .

ان كل ذلك قد أسهم في تراجع طاقات النقل بشكل واضح مما تسبب في مصاعب جمّة للأنشطة الاقتصادية المختلفة ومنها النشاط الصناعي وفي كافة المواقع في داخل القطر ، وما بين القطر والخارج .

سابعا : صعوبات ادارية وتنظيمية بدأت تعاني منها المنشآت الصناعية ومنها : ما تعرضت له تلك المنشآت من عمليات التخريب بعد انكفاء العدوان المباشر ، صعوبات التعامل مع الجهات الخارجية لأسباب دبلوماسية ، تردي شبكات الاتصال الداخلي والخارجي ، فقدان لبعض سجلاتها وأرشيفها .

ثامنا : توقف عملية متابعة التطور التقني العالمي في المجالات المختلفة ومنها التطور التكنولوجي الصناعي ، وعدم القدرة على ملاحقة الابتكارات والاختراعات وتطبيقاتها ، وصعوبة الاطلاع على البحوث الجديدة المنجزة في العالم في الميدان الصناعي .

تاسعا : تراجع موجودات القطر والمنشآت الصناعية من العملات الصعبة ، ثم انخفاض مستمر في قيمة العملة الوطنية خاصة في التعامل الخارجي نجم عنه صعوبة تحويل المشتريات المحلية والخارجية على حدّ سواء من المواد والاجهزة والمعدات .

عاشرا : كانت بعض المنشآت الصناعية تستعين بالخبرة الأجنبية أو انها ترسل بعض منتسبيها للتدريب في المنشآت الصناعية المقابلة ، وفي ظروف الحصار توقفت تلك التسهيلات وأصبحت المنشآت الصناعية تعتمد على قدراتها الذاتية في المجال الفني .

أحد عشر : استهدف الاعداء ضمن ما استهدفوا في عدوانهم منشآت معينة مما له علاقة أو يخدم عمليات البناء لاحقا كالصناعات الانشائية (السمنت مثلا) والحديد والصلب مما أثر وبشكل واضح على مسيرة اعادة البناء او عمليات اقامة المشاريع الصناعية لاحقا .

اثنى عشر : ولكل ذلك تراجعت نسبيا قدرة الجهات الحكومية على التأثير المباشر وغير المباشر على حالة النشاط الصناعي وخاصة القطاع الخاص منه ، لأن مقدار ذلك التأثير واتجاهاته انما تعتمد بالدرجة الاولى على مقدار انفاقها العام والاستثماري ، ومعلوم ان ذلك يعتمد على عوائد تصدير النفط بصورة رئيسية ، وهو قد توقف منذ آب ١٩٩٠ .

ثلاث عشر: تجميد الودائع المالية في الخارج مما أوقف امكانية الافادة منها في تمويل المشتريات العراقية من المواد الاولية للصناعة .

اربع عشر: وتعرضت البيئة الى أخطار جسيمة ليس من جانب استخدام الاعداء لاسلحة محرمة دوليا فحسب ، بل ولأنهم تعمدوا تدمير منشآت حماية البيئة مثل المرسبات في مصانع السمنت ووحدات معالجة النفايات ، فضلا عن توقف توريد معداتها لاحقا .

***

٢- التغيرات المحتملة في النشاط الصناعي جراء الحصار

بدأ حصار العراق الاقتصادي تحت المظلة الدولية في آب ١٩٩٠ ، الا ان أغلب المنشآت الصناعية ظلت تعمل حتى نهاية العام بما لديها أو في السوق المحلية من خزين من المواد الاولية ، واستمر الحصار حتى الان ، ولتعدد أوجه التأثير السلبي له على الصناعة ، فان من المتوقع حدوث عدة تغييرات في حالة النشاط الصناعي لعل أبرزها ما يلي :

أولا : تراجع الانتاج الصناعي عامة باعتبار قيمة الانتاج الحقيقية أو في حجم العمالة فيه ، فالعديد من المنشآت الصناعية اضطرت لوقف عملها كليا او جزئيا ، أو انها قلصت خطوط انتاجها لصعوبة توريد موادها الاولية أو تسويق انتاجها في الأسواق الخارجية[١] !

ثانيا : التغيرات الهيكلية او القطاعية : وتتمثل في تغير مكانة فروع النشاط الصناعي وأسبقية كل منها ، فبعضها نما فيما تراجع البعض الآخر ، وسبب ذلك تباين تأثير الحصار على فروع الصناعة المختلفة وخاصة من جهة صلة الفرع بالاسواق الخارجية سواء بتوفير مطالبة من المواد الاولية ، أو تغطية بعض احتياجات تلك الاسواق من المنتجات ، ونتيجة لذلك توقفت بعض الصناعات وتحول بعض آخر نحو نمط انتاجي آخر ، ان حالة الهيكل الصناعي لابدّ أن تتغير أو تتبدل صورته سواء على المستوى القومي أو الاقليمي[٢] ، وهذا التغير يترك هو الآخر نتائج اضافية على حالة الاقتصاد القومي والاقليمي اضافة لتأثيراته المضاعفة على واقع النشاط الصناعي ذاته .

ثالثا : التغيرات الاقليمية : من المتوقع أن يحدث تغير وربما تبدل في مكانة وأهمية أقاليم القطر (متمثلة بالمحافظات) ، باعتبار نشاطها الصناعي ، وينتج ذلك بسبب تباين تأثير الحصار على أقاليم القطر وحالة النشاط الصناعي فيها ، فيحدث تحول صناعي من أقليم لاخر تبعا لوفرة مقوماته أو بعضها فيها ، فتتعزز مكانة اقاليم صناعيا وتتراجع أخرى ، ومن البديهي أن الاقاليم الاكثر قدرة على توفير مطالب الصناعة تتعزز مكانتها فيما تتراجع مكانة الاقاليم الاخرى بافتراض ثبات العوامل الاخرى وفي مقدمتها التدخل الحكومي[٣].

رابعـا : تغيرات أخرى محتملـة : كالتغير في حجوم المنشـآت الصناعية ، فمن المتوقع تقلـص أعداد العاملين في أغلب المنشـآت الصناعية ،فتتقلص حجوم بعضها ،وأخرى قليلة تزداد حجومها كما قد يحصل تغيير في ملكية بعض المنشـآت ، فيتحول بعضها من القطاع الاشتراكي الى الخـاص أو المختلط ، كما قد يحصل العكس أحيانا ، أو من التغيرات ما قد يحصل في كفاءة الانتـاج وهذه التغيرات ستكون موضوعا لبحث آخر عند توفر بياناتهـا .

٣- تحليل التغير الصناعي في العراق للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧

من المؤسـف عدم توفر احصاءات متكاملة عن حالة النشـاط الصناعي في العراق على مستوى المحافظة والفرع الصناعي ولمدة كافية ، وما أمكن جمعه من بيانات وبصعوبة بالغة تغطي المـدة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ فقط ، كما أن بيانات الفرع الصناعي جاءت على مسـتوى القطر دون المحافظـة ومع هذا فانها وفرّت مؤشرات كافية عن التغيرات الهيكلية والاقليمية التي حصلت وهي ما أكـد عليها هذا البحث تاركا المجال مفتوحا لانجاز بحوث اخرى تتناول جوانب اخرى من التغيرات ، ومن أجل سبر أغوار التغيرات قيد الدراسـة استخدم اسلوب النسبة والتحـول Shift and Share Analysis (٤) في التحليل لكونه ينسـجم تماما مع منهجيـة البحث والاهداف التي يسـعى البحث الوصول اليها ، وتم اعتماد متغير الايدي العاملـة في التحليل ولعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧

٣-١- تحليـل التغيـرات الهيكليـة

لاتوجد صفة محددة مثلى للهيكل الصناعي القومي أو الاقليمي ، ولكن من الممكن القـول انه كلما ازداد اسـهام الصناعات الانتاجية (كيمياوية ، انشـائية ، معدنية أساسـية والهندسـية) في تكوين اجمالي النشـاط الصناعي أشـار ذلك الى وجود قاعدة صناعيـة قويـة ، وان للصناعة دور فاعل في تحفيز النشـاط الاقتصادي والخدمي بوجه عام ، وهـذه الحالة قائمة في الدول الصناعية المتقدمة ، وفي ذات الدول تفاوت بيّن ، ففي بعضها كما فـي المملكة المتحدة ،فرنسـا ، ايطاليا وروسـيا مثلا تزداد مكانة صناعات الحديد والصلـب (المعدنية الاساسية والهندسـية) باعتبارها توفر أساسا لمعظم الصناعات الاخرى (٥) فيمـا تتقدم الصناعات الكيمياويـة بقيـة الفروع في الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا واليابان ، وهـو تطور حديث في مجال دراسـة الهيكل الصناعـي .

أما الدول النامية فهي الاخرى على مراتب ، وعموما يشار الى الدور الاساسي للصناعات الاستهلاكية) (غذائية ، نسيجية ، خشب ، ورق) فيها . وهذا يشير الى ضعف واضح في بناء هيكلها الصناعي ، وفي مكانة الصناعة في الاقتصاد الوطني لها .

وفي الغالب تبدأ الصناعة في الاقاليم أو البلدان حديثة النشأة بالصناعات الاستهلاكية ، ومع مرور الزمن والتطور تبدأ الصناعات الانتاجية بالظهور والنمو ، وقد تشكل الجزء الاكبر من الهيكل الصناعي القومي والاقليمي خلال مدة قد تطول أو تقصر وبحسب ظروف وامكانات البلد والأقليم .

وفي العراق ، ومن دراسة الجدول رقم (١) يمكن استخلاص المؤشرات التالية :-

أولا : ان الصناعات الانتاجية كان اسهامها ضئيلا في تكوين هيكل الصناعة في العراق عام ١٩٩٠ ، وان الدور الاساسي كان للصناعات الاستهلاكية ، وهذا يؤشر ضعف بنية الصناعة ، مما يعد أحد أسباب تراجع النشاط الصناعي خلال فترة الحصار على القطر (كما سيتضح في النقطة اللاحقة) ، وسببا في عدم قدرة ذلك النشاط على استيعاب وتجاوز الظروف الطارئة كالحصار الاقتصادي .

ثانيا : تراجع النشاط الصناعي في القطر ما بين عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٧ بنسبة ٣١٪ باعتبار قوة العمل ، وكان انعكاسا للتراجع العام في قيمة الانتاج الحقيقية ، بل ان القطاع الاشتراكي جاهد للحفاظ على قوة العمل رغم أن حاجته لها محدودة في الظرف الراهن .

ثالثا : حقق نشاط التعدين والاستخراج نجاحا مقبولا مقارنة بما حصل لاجمالي النشاط الصناعي ، فقد أضاف (٥٨١) فرصة عمل لو أن اداءه ماثل المعدل القومي للصناعة ، وان هذه الاضافة مثلت (٢٥ر٤٪) من قوة العمل عام ١٩٩٠ ، وهذا انجاز ايجابي لهذا الفرع على الرغم من اعتماد جزء هام منه على التصدير الخارجي مثل الفوسفات والكبريت فضلا عن تراجع البناء وثم الحاجة لبعض منتجاته كالحجر .

رابعا : تقدمت الصناعات الغذائية بنسبة بسيطة وهي (٤ر١ ٪) ، فأضافت (١٥٩٤) فرصة عمل مقارنة بحالة الصناعة عامة ، ويعود سبب ضآلة التقدم الى اعتماد أغلب صناعاتها على مواد أولية مستوردة كالسكر ، الزيوت ، الذرة الصفراء ، القمح ،

جـــــدول رقم (١)

تحليل التغيرات الهيكلية في الصناعة في العراق مابين عامـــــــــــي ١٩٩٠ ــ ١٩٩٧

الصناعات	١٩٩٠	١٩٩٧ توقع (١)	١٩٩٧ فعلي	الفروقات (٢)	% (٣)
تعدين واستخراج	٢٢٩١	١٥٨٢	٢١٦٣	+٥٨١	+ ٢٥ر٤
غذائية	٣٩٣٥٨	٢٧١٧٣	٢٨٧٦٧	+١٥٩٤	+ ٤ر١
نسيجية	٥٨٦١٩	٤٠٤٧١	٣١٣٦٥	ــ ٩١٠٦	ــ ١٥ر٥
خشب	١٧١٦٣	١٨٤٩	٧١٩٢	ــ ٤٦٥٧	ــ ٢٧ر١
ورق	٩٩٠٧	٦٨٤٠	٦١١٩	ــ ٧٢١	ــ ٧ر٣
كيمياوية	٢٨٩٩١	٢٠٠١٥	٢٥٣٧٨	+ ٥٣٦٣	+ ١٨ر٥
انشائية	٢٨٧٠٦	١٩٨١٩	٢٣٧٧٥	+ ٣٩٥٦	+ ١٣ر٨
معدنية أساسية	٢٨٨٤	١٩٩١	٤١٣٧	+ ٢١٤٦	+ ٧٤ر٤
هندسية	٤٣٥١٦	٣٠٠٤٣	٢٩٧٦٠	ــ ٢٨٣	ــ ٠ر٧
اخرى	٣٠٢٤	٢٠٨٨	١٧٨	ــ ١٩١٠	ــ ٦٣ر٢
خدمات صناعية	٤٣٨٢١	٣٠٢٥٤	٣٣٢٠١	+ ٣٠٤٧	+ ٧
اجمالي الصناعة	٢٧٨٢٨٠		١٩٢١٣٥		ــ ٣٠ر٩٥٦

المصدر : أعده الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لعامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٧ .

(١) (أ) قوة العمل القومي عام ١٩٩٧ ــ قوة العمل عام ١٩٩٠ = س .

١٩٢١٣٥ ــ ٢٧٨٣٨٠ = ــ ٨٦١٤٥

(ب) الناتج (س) ÷ قوة العمل عام ١٩٩٠ = نسبة التغير في قوة العمل القومي

٨٦١٤٥ ÷ ٢٧٨٢٨٠ = ــ ٣٠٩٥٦ر٠ نسبة التغير في قوة العمل القومي

(جـ) واقع التعدين عام ١٩٩٠ × نسبة التغير أعلاه = مقدار التغير المتوقع

٢٢٩١ × ٣٠٩٥٦ر٠ = ٧٠٩ مقدار التراجع المتوقع

(د) واقع التعدين عام ١٩٩٠ ــ مقدار التغير المتوقع = قوة العمل المتوقعة عام ١٩٩٧

٢٢٩١ ــ ٧٠٩ = ١٥٨٢ قوة العمل المتوقعة عام ١٩٩٧

أو قوة العمل عام ١٩٩٠ ــ نسبة التراجع = قوة العمل المتوقعة

٢٢٩١ × ٦٩ر٠ = ١٥٨١ ١٠٠ ــ ٣١ = ٦٩ ٪

(٢) الفروقات = واقع عام ١٩٩٧ ــ توقع عام ١٩٩٧

(٣) سنة التغير = الفروقات ÷ حجم العمل في الصناعة المعنية عام ١٩٩٠ وهكذا البقية الصناعات .

خلاصات غذائية متنوعة ، لقد توقف استيراد بعضها أو قل كثيرا بسبب ظروف الحصار وكان مؤملا أن يتم تلافي ذلك بالانتاج المحلي ، الا ان النجاح الذى تحقق كان محدودا ، ولم تتمكن الزراعة في القطر من تلبية مطالب الصناعة ، رغم تحقيق قدر من النجاح وخاصة بالنسبة لزراعة القمح والشلب والذرة الصفراء ، أى أن الصناعات الغذائية كان مؤملا ان يكون لها واقع متقدم آخر لو أن الزراعة وفرت قدرا أكبر من المواد الاولية التي تحتاجها الصناعة مثل السكر السائل كبديل عن السكر المستورد والبذور الزيتية ، خلاصات نشا وبروتين ، مكونات الاعلاف الحيوانية ... وغيرها .

خامسا : تراجعت الصناعات النسيجية ، ففقدت اكثر من (٩٠٠٠) فرصة عمل مقارنة بحالة الصناعة العامة ، وهذه مثلت نسبة (١٥٫٥٪) من حجم العمالة فيها عام ١٩٩٠. ويعود ذلك الى اعتماد هذه الصناعة على استيراد القطن ، الصوف الجيد ، الحرير الصناعي ، الغزول والأقمشة والجلود من الخارج ، ورغم مرور العديد من السنوات على الحصار لم يتم تحقيق نجاح ولو بنسبة مقبولة في توفير هذه المواد سواء من مصادرها الطبيعية (الزراعة) أو الصناعية ، مثل الأقمشة التركيبية والجلود الصناعية التي تعتبر احدى المنتجات الأساسية للصناعات البتروكيماوية .

وقد اضطر بعضها الى تقليص خطوط انتاجه ، أو تغيير نمط انتاجه مثل صناعات الحرير الصناعي التي تحولت الى صناعات كيماوية لعدم توفر البدائل المحلية للمواد الأولية المستوردة .

سادسا : أما صناعات الخشب والأثاث الخشبي فيتضح من الجدول أنها تراجعت كثيرا وبنسبة (٢٧٫١٪) ففقدت حوالي (٤٦٥٧) فرصة عمل ، وهو أمر طبيعي لأن جميع احتياجات القطر من الخشب تقريبا كان يتم استيرادها لعدم ملائمة أغلب مناطق القطر مناخيا لانتاج الأخشاب الصلبة المعروفة ، وان المنطقة الشمالية من القطر لم يتم استثمار الامكانات المتاحة فيها حتى الآن بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعيشها ، مع هذا كان مؤملا الاستفادة من بعض المنتجات المحلية مثل القصب سعف النخيل ، السبوس لتصنيع بعض أنواع الخشب كما هو قائم في معمل الخشب المضغوط من النجف .

سابعا : تكاد تقتصر صناعات الورق في العراق على الطباعة والنشر والمنتجات الورقية معتمدة على استيراد الورق الجاهز ، فيما عدا منشأة واحدة في محافظة البصرة تنتج بعض أنواع الورق باستخدام مواد أولية محلية هي القصب والبردى

وبقايا الورق التالفة ، ومن الجدول يتضح أن هذه الصناعات قد تعرضت الى آثار سلبية جراء الحصار ، فكان اداءها سلبيا لتراجع قوة العمل فيها بنسبة (٣ر٧ ٪) وفقدت بذلك بعضا من فرص العمل فيها ، وهو أمر طبيعي لعدم توفر المواد الاولية البديلة للورق أو عجينته المستخلصة من لب الاشجار اللينة التي تكثر في العروض العليا .

ثامنا : ويستنتج من نفس الجدول أن الصناعات الكيمياوية قد أضافت أكبر قدر من فرص العمل مما كان متوقعا لها من بين فروع الصناعة كافة ، وان هذه الاضافة تمثل حوالي (٥ر١٨ ٪) من واقعها عام ١٩٩٠ على الرغم من تقدم صناعات اخرى عليها في تلك النسبة .

كانت هذه الصناعات تعتمد على استيراد أغلب احتياجاتها من المواد الأولية نصف المصنعة مثل الحبيبات البلاستيكية ، المطاط الصناعي ، الاصباغ ومواد كيمياوية اخرى متنوعة . وفي القطر يتم انتاج منتجات كيمياوية نهائية كالاواني البلاستيكية ، الاصباغ ، بعض مواد التجميل ، الأحذية وغيرها ، ونظرا لتوقف عمليات الاستيراد وأصابة عدد من منشآتها بأضرار جراء العدوان ، فقد تقلصت عمليات الانتاج بشكل واضح .

ثم عادت للعمل تدريجيا ولو بطاقات محدودة باعادة تصنيع المواد التالفة وبما لديها من خزين محدود ، فحققت تقدما ملحوظا وجيدا ، ان الصناعات الكيمياوية هي الاكثر تطورا وتبدلا في الوقت الحاضر ، وقادرة على توفير أنواع كثيرة من المواد الاولية البديلة للصناعات المختلفة الاخرى مثل المطاط الصناعي والالياف التركيبية والجلود الصناعية ، كما انها تضم أنواعا من الصناعات الهامة الاخرى كالادوية ، مواد التجميل المعقمات والمطهرات ، الأسمدة ، الحوامض المختلفة ، ونظرا الى أن المواد الاولية الاساسية لها هي النفط والغاز والكبريت والفوسفات وهي جميعا موجودة في العراق وباحتياطات ضخمة جدا فان بقاءها في واقعها الحالي يعد أمرا غير مرضي من الوجهة الاقتصادية .

تاسعا : كان أداء الصناعات الانشائية مقبولا بالمقارنة مع اجمالي الصناعة وخاصة لضخامة ما تعرضت له من تدمير اثناء العدوان على القطر عام ١٩٩١ ، فجميع معامل السمنت

تقريبا تعرضت الى التدمير الكلي أو الجزئي وانخفض الطلب على منتجاتها ، وبهذا يكون للصناعات الانشائية مستقبل زاهر لاعتمادها على مواد أولية محلية هي حجر الكلس الرمل والحصى والتراب ، وقدرتها على تجاوز الظروف الصعبة والانتاج بظروف تنافسية بالمقارنة مع المنتجات الاجنبية المماثلة .

عاشرا : تضم الصناعات المعدنية الاساسية أفرانا لانتاج السبائك المختلفة ، وعلى الرغم من أهميتها للصناعة الثقيلة كونها تمثل قاعدتها الاساسية المباشرة ، الا ان هذه الصناعة في القطر لاتمثل الا نسبة ضئيلة جدا من الهيكل الصناعي . ومع ذلك فان نموها وأداءها كان ممتازا خلال فترة الحصار متقدمة فيه على جميع فروع الصناعة ، الا ان اسهامها ظل محدودا في تكوين صورة الهيكل الصناعي ، وفيما يبدو أن النمو الحاصل فيها كان بهيأة منشآت صناعية صغيرة أو متوسطة مما لايوفر امكانية نمو حقيقي فيها وبالتالي في عموم صناعات الحديد والصلب في القطر .

أحد عشر : ماثلت الصناعات الهندسية في أداءها عموم الصناعة في القطر ، والمشكلة الأساسية التي تعانيها هذه الصناعات اعتمادها على المصادر الخارجية في توفير معداتها نصف المصنعة ، فهي في واقعها صناعات تجميعية على الرغم من مرور فترة طويلة على قيامها ، وكان مؤملا لها تحقيق نسبا أعلى من عمليات التصنيع مع مرور الزمن ، الا ان ذلك لم يتحقق ، كما انها لم تتمكن من ايجاد البدائل المحلية لها لضعف قاعدتها من الصناعات المعدنية الأساسية واقتصارها على عدد محدود من المنشآت تمثلها المجمعات الصناعية من الاسكندرية وديالى ، ويمكن الاشارة الى ضعف اسهام القطاع الخاص في هذه الصناعات الحيوية .

اثنى عشر : تضم الصناعات الاخرى مجموعة من الصناعات المتفرقة مما لم يرد ذكرها آنفا كصناعات الحلي والمجوهرات ، المعدات الرياضية والموسيقية وبعض لعب الاطفال . وهي لاتمثل سوى نسبة محدودة في اجمالي الهيكل الصناعي . ويمكن أن يعزى تراجعها الحاد الى اعتمادها الكامل على مواد أولية مستوردة .

ثلاثعشر : توفر الخدمات الصناعية قاعدة خدمية هامة للنشاط الصناعي وتضم محلات تصليح السيارات ، الدراجات ، الساعات ، الكهربائيات . وهذه كان أداءها أفضل نسبيا من اجمالي الصناعة ، وهو أمر طبيعي لتزايد الحاجة الى عمليات التصليح لتقادم المعدات المختلفة ، ومن المتوقع تزايد كبير في دورها مستقبلا .

٣-٢- تحليل التغيرات الاقليمية

من الطبيعي ان يتوزع النشاط الصناعي اقليميا بشكل غير متماثل ، استجابة للعديد من المؤثرات أبرزها تباين الاقاليم في قدرتها على امداد النشاط الصناعي بمدخلاته الاساسية ومنها : المواد الاولية ،مصادر الطاقة، العمل ، رأس المال كما أن تباين تلك الاقاليم في كفاية البنى الارتكازية فيها وقدرة أسواقها على استيعاب المنتجات الصناعية تسهم بدور فاعل في ذلك التباين ، اضافة الى تأثير عوامل أخرى عديدة .

وهذا التوزيع غير ثابت ،بل يتغير نسبيا بين آونة وأخرى سواء بشكل تلقائي أو موجه نتيجة لعوامل كثيرة أهمها التوجيه الحكومي ،تغير أنماط الطلب ،الصدمات الاقتصادية ومن الضروري متابعة تغيراته لتوجيهها الوجهة المرغوبة وفقا للأسس التي تضعها الجهات التخطيطية .

وفي ظرف كالحصار الاقتصادي المستمر ومنذ تسع سنين حدثت تغيرات اقليمية هامة في التوزيع الجغرافي للنشاط الصناعي ومن خلال الجدول رقم (٢) يمكن استخلاص المؤشرات التالية :

أولا : ان بغداد العاصمة تضم لوحدها قرابة (٤٢ ٪) من قوة العمل الصناعي عام ١٩٩٠ ،وان ستة محافظات تضم (٧٨ ٪) منه تلك هي بغداد ، نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار ، بابل ، والبصرة ، وان التسعة الاخرى لاتضم سوى (٢٢٪) منه فقط ، وان خمسة محافظات تأتي في ذيل القائمة هي ميسان ، المثنى ، ذي قار ، وكربلاء والقادسية لاتسهم بأكثر من (٩ ٪) منه ، وان هذا لايزيد سوى القليل عن أسهام محافظة واحدة مثل نينوى أو البصرة ، وهو توزيع لايتكافأ مع الثقل السكاني لكل منها ، أو ما تضمه من موارد وامكانات كما سنرى .

ثانيا : ان محافظة نينوى خسرت أكثر من (٩) آلاف فرصة عمل مما كان مؤملا بالمقارنة مع المعدل القومي لتراجع الصناعة ، وهذا يمثل حوالي (٤٠ ٪) من قوة العمل الصناعي عام ١٩٩٠ ، وهي أعلى نسبة للتراجع من بين محافظات القطر ، وفيما يبدو أن ذلك يعود الى ما أصاب منشآتها من دمار جراء العدوان ، والى التراجع الحاد في صناعات النسيج المتوطنة فيها منذ أمد بعيد ،كذلك يعود الى مثل ذلك بالنسبة لصناعة النفط وتصفيته .

المحافظة	١٩٩٠	١٩٩٧ توقع	١٩٩٧ فعلي	الفروقات	%
نينوى	٢٢٨٧٢	١٦٥٢٠	٧٣٤٨	ـ ٩١٧٢	ـ ٤٠ ار
صلاح الدين	١٦٤٨٧	١١٩٠٨	١٠٨٢١	ـ ١٠٨٧	ـ ٦ر٦
التأميم	٨٢٣١	٥٩٤٥	٥٣٠٣	ـ ٦٤٢	ـ ٧ر٨
ديالى	٩٤٥٠	٦٨٢٦	٨٩٩٢	+ ٢١٦٦	+ ٢٢ر٩
بغداد	١١٤١٥٨	٨٢٤٥٦	٦٩٦٨٢	ـ ١٢٧٧٤	ـ ١١ر٢
الانبار	١٣٦٦٧	٩٨٧٢	٨٤٧٧	ـ ١٣٩٥	ـ ١٠ر٢
بابل	١٢٠٤٠	١٢٣٠٨	١٩٣٠١	+ ٦٩٩٣	+ ٤١
كربلاء	٥٦٧٩	٤١٠٢	٢٧٦٤	ـ ١٣٣٨	ـ ٢٣ر٦
النجف	٨٨٩٤	٦٤٢٤	٧٢٣٨	+ ٨١٤	+ ٩ر٢
القادسية	٥٧٨٣	٤١٧٧	٦٥٦٧	+ ٢٣٩٠	+ ٤١ر٣
المثنى	٤١٤٣	٢٩٩٢	٣٥٣٤	+ ٥٤٢	+ ١٣ ار
ذي قار	٥٦٤٨	٤٠٨٠	٦٧٥٩	+ ٢٦٧٩	+ ٤٧ر٤
واسط	٨١٠٥	٥٨٥٤	٣١٦٦	ـ ٢٦٨٨	ـ ٣٣ر٢
ميسان	٣٢٤٧	٢٣٤٥	٦١٩٣	+ ٣٨٤٨	+ ١١٨ر٥
البصرة	٢٢٥٨٨	١٦٣١٥	٢٥٩٩٠	+ ٩٦٧٥	+ ٤٢ر٨
المجموع	٢٦٥٦٩٢		١٦٢١٣٥		ـ ٢٧ر٢٧

ملاحظه : تم استبعاد محافظات الحكم الذاتي (أربيل والسليمانية ودهوك) لعدم توفر بيانات متكاملة عنها .

المصدر : أعده الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصغيرة ، المتوسطة والكبيرة لعامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٧ وأجرى التحليل باسلوب Snift and share Analysis راجع الجدول رقم (١) والهامش رقم (١) .

ثالثا : أما صلاح الدين التي تضم منشآت عديدة لتوليد الطاقة ، وتصفية النفط ، الأسمدة وصناعة الزيوت النباتية ، فقد فقدت حوالي (ألف) فرصة عمل وبذلك يزيد التراجع في منشآتها بحوالي (٧٪) عما حصل على المستوى القومي ، وبهذا فان منشاتها ظلت تعمل ولكن بطاقات محدودة .

رابعا : ماثلت محافظة التأميم سابقتها صلاح الدين في الاداء تقريبا ، وهي المحافظة التي تخصصت تقريبا بصناعات النفط والغاز ، استخراجا وتنقية وعزلا للكبريت عن النفط ، ومعروف ان هذا القطاع تعرض لاكبر قدر من التدمير جراء العدوان ، والتوقف كليا أوجزئيا .

خامسا : أضافت محافظة ديالى أكثر من (ألفي) فرصة عمل لما كان متوقعا لها مقارنة بالمعدل القومي ، وبذلك يكون نشاطها الصناعي قد حقق أداءا جيدا ، وهذا يشير الى توفر امكانات جديدة للتطور الصناعي في هذه المحافظة لكنها لم تستثمر بعد .

سادسا : شهدت محافظة بغداد تراجعا واضحا في حجم النشاط الصناعي فاق المعدل القومي ، ففقدت حوالي (١٣) ألف فرصة عمل وهو يمثل أكثر من (١١ ٪) من قوة العمل فيها عام ١٩٩٠ ، ويعود سبب ذلك الى أن أغلب الصناعات فيها تعتمد على المواد الأولية المستوردة خام أو نصف مصنعة كالصناعات الكهربائية ، النسيج القطني والصوفي ، الزيوت النباتية ، الالكترونية ، الجلدية ، الكيمياوية .

ولما ورد في الفقرة أولا وللتراجع الحاد في النشاط الصناعي فيها خلال هذه المرحلة فان الأمر يستوجب وقفة جادة لتقويم عموم الصناعات القائمة والمتوطنة في بغداد خاصة تلك التي لاتعتمد على مايوفره الاقليم من مدخلات ، وتلك الملوثة للبيئة كالصناعات الكيمياوية ، ومن الاجدى تخصصه بالصناعات عالية التقنية كالالكترونية والكهربائية .

سابعا : شهدت الانبار تراجعا صناعيا مماثلا لما حصل في بغداد متجاوزا المعدل القومي ، وهذا يضع تساؤلات عديدة عما تقدمه المحافظة للصناعة من مقومات فيما عدا وفرة بعض المواد الاولية المعدنية كالفوسفات ، وعن جدوى ضخ الاستثمارات الكبيرة فيها مثلما حصل خلال المدة السابقة ، وخاصة لما كان يؤمل لمدينة الفلوجة من مستقبل صناعي بعيدا عن مركز بغداد وأحد بدائله .

ثامنا : نالت محافظة بابل مقدارا ضخما من الاستثمارات الحكومية فاقيمت فيها مشاريع صناعية ضخمة كمجمع الصناعات الهندسية في الاسكندرية ، مصنعي الحرير الصناعي ، توليد الطاقة وغيرها ، وبذلك أصبحت احدى المحافظات المتقدمة في نشاطها الصناعي ، وعلى الرغم مما حصل خلال فترة الحصار من تراجع طاقات انتاج منشآتها المذكورة ، الا أن المحافظة أُصيبت فيها قرابة (١٠) آلاف فرصة عمل عمّا كان متوقعا وهذه مثلت حوالي (٤١ ٪) من حجم العمل فيها عام ١٩٩٠ ، وبهذا كان أداء ، النشاط الصناعي فيها ممتازا مقارنة بحالته في عموم القطر ، مما يشير الى امكانات جيدة توفرها المحافظة لهذا النشاط وينبيء عن تطور مستقبلي هام له فيها . وفيما يبدو أن هذه الامكانات تتمثل في البنى الارتكازية ، الايدى العاملة ، السوق ، الموقع الهام بديلا عن بغداد المتضخمة وانتاجها الزراعي .

تاسعا : وفي كربلاء تراجع النشاط الصناعي بنسبة فاقت المعدل القومي بنسبة كبيرة ففقدت حوالي (١٣٠٠) فرصة عمل أكثر مما كان متوقعا ، ويعود ذلك الى تدهور صناعات السمنت والتعليب فيها ، لقلة الطلب على الاولى وحاجة الثانية للسكر المستورد ومواد مساعدة وحافظة أخرى يصعب توفيرها في ظل ظروف الحصار ، ان هذا الواقع يشير الى ضعف امكانات المحافظة في مجال توفير مطالب الصناعة القائمة .

عاشرا : حافظت النجف على قدر مقبول من النشاط الصناعي متجاوزة حالة القطر العامة وربحت بعض فرص العمل على الرغم من قلة الطلب على منتجات مصانعها الانشائية (السمنت ، الطابوق الجيري ، المواد العازلة) وتوقف مصنع الخشب المضغوط في أبي صخير لعدم توفر المواد المساعدة المستخدمة في الانتاج ، وهذا يشير الى توفر قدرات جيدة في المحافظة لتشجيع النشاط الصناعي أهمها رؤوس الأموال ، السوق ، الخبرة في المجال التجاري والصناعي بوجه عام .

أحد عشر : تعرضت المنشآت الاساسية للصناعة في محافظة القادسية الى انخفاض حاد في طاقاتها الانتاجية وهي النسيج القطني والاطارات ، ومع ذلك فان المحافظة شاركت محافظة بابل في تحقيق تطور صناعي ممتاز خلال فترة الدراسة ، مما يشير الى تماثلها وبابل في وفرة مطالب الصناعة ، وتوقع نجاحات هامة فيها مستقبلا .

اثني عشر : تعدّ محافظة المثنى احدى المحافظات الفقيرة في نشاطها الصناعي ، وهو يقتصر الى حدّما على صناعة السمنت ومصفى للنفط ، والاخير توقف نهائيا لتدميره الكلي في العدوان على القطر ، وتعرضت صناعة السمنت الى مصاعب كما مرّ آنفا ، ومع هذا فقد حقق النشاط الصناعي في المحافظة نجاحا مقبولا مقارنة بحالته على مستوى القطر ، لكل ذلك من الضروري اعادة تقويم الواقع الصناعي في المحافظة ، بما يزيد من اسهامها فيه والافادة من الامكانات المتاحة له فيها .

ثلاث عشرة : وذي قار المحافظة الاخرى الفقيرة صناعيا حقق فيها النشاط الصناعي تطورا ملحوظا ، فجاءت ثانية في ذلك من بين محافظات القطر ، فاضاف فيها ذلك النشاط أكثر من (٢٦٠٠) فرصة عمل لما كان متوقعا وبنسبة (٤ ر ٤٧ ٪) من حجم العمل فيها عام ١٩٩٠ ، تضم المحافظة صناعات للنسيج الصوفي والاسلاك الكهربائية ، ومن أن الاخيرة قد توقفت أو كادت ، والاولى انخفض انتاجها ، الّا أن المحافظة عوضت عن ذلك بجملة من الصناعات الصغيرة والمتنوعة يقودها القطاع الخاص . وهو مؤشر لامكانات جيدة في المحافظة يمكن استثمارها لاحقا لتعزيز ذلك النشاط .

أربع عشرة : تضم واسط بالدرجة الاولى منشآت صناعية كبيرة للنسيج القطني والخياطة ، ونظرا لتعثر حصولها على القطن والاقمشة المستوردة فقد انخفضت طاقاتها الانتاجية ، وشهدت المحافظة انخفاضا حادا في حجم النشاط الصناعي بنسبة تفوق كثيرا مثيله على مستوى القطر ، ففقدت المحافظة اكثر من (٦٠٠) فرصة عمل متوقعة وبنسبة ٣٣ ٪ مقارنة بعام ١٩٩٠ ، فيما كان مؤملا لها واقع صناعي آخر نظرا لما تتمتع به من امكانات زراعية جيدة هي الارض والمياه ، واستثمارها بشكل جيد يرفد الصناعة ببعض مطالبها من المدخلات الزراعية النباتية أو الحيوانية .

خمس عشرة : أما محافظة ميسان الأكثر فقرا في نشاطها الصناعي مقارنة بمحافظات القطر الاخرى ، فقد استغلت ظروف الحصار وعوضت لنفسها عن ذلك التخلف بنمو لم يسبق له مثيل ، فاضافت اكثر من (٣٨٠٠) فرصة عمل لما كان متوقعا وبنسبة (٥ ر ١١٨ ٪) عن واقعها عام ١٩٩٠ ، وهي أعلى نسبة من بين المحافظات الاخرى وبفارق كبير عن المحافظة الثانية التي حققت نموا بنسبة (٤ ر ٤٧ ٪) وهي

ذي قار ، علما أن صناعات الزيوت فيها قد انخفض انتاجها ، الا ان صناعات السكر التي تم ايقافها سابقا قد أعيد بناؤها تحت ظرف الحصار والحاجة الى السكر المنتج محليا ، مما يضع الجهات التخطيطية أمام مهمة ملحة مستقبلا باستيعاب الامكانات المتاحة في المحافظة لاقامة صناعات مهمة وكبيرة فيها ، ودعم صناعة السكر خدمة للمصلحة الوطنية العليا .

ست عشرة : نالت محافظة البصرة مقدارا ضخما من الاستثمارات الصناعية العائدة للقطاع الاشتراكي في وقت سابق ، فاقيمت فيها صناعات ضخمة مثل الاسمدة الكيمياوية والبتروكيمياوية ، المعدنية الاساسية ، الحديد الاسفنجي ، الورق وتوليد الطاقة ، فصارت مثالا متقدما لمحافظات القطر الأخرى عدا بغداد في هذا النشاط ، وكان جلّ هذه المنشآت موجها نحو الخارج سواء باستيراد مواده الاولية مثل المعدنية الأساسية والحديد الاسفنجي أو لتصدير انتاجه مثل الاسمدة ، ولذلك تعرضت هذه الصناعات الى تراجع حاد اضافة لاصابتها بخسائر جسيمة اثناء العدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩١ .

وعلى الرغم مما تقدم فان المحافظة قد اضيف لها أكثر من (٩٦٠٠) فرصة عمل لما كان متوقعا ونسبة (٨ر ٤٢ ٪) عن واقعها عام ١٩٩٠ ، وبذلك كان أداءها الصناعي ممتازا مقارنة بحالة القطر الاجمالية ، وكل ذلك مؤشرات ايجابية لقدرة المحافظة على تحفيز النشاط الصناعي القائم وتوفير مطالبة وخاصة لصناعات كبيرة وستراتيجية كالتي أقيمت فيها سابقا ، مما يرشحها لأن تكون منطقة صناعية كبيرة عند منافذ القطر الجنوبية نحو العالم الخارجي .

***